بتاريخ ٢٧ / ٨ / ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريغ الدرس [الرابع والثلاثين] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:

بينات

❋ للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] ❋

الحمد لله رب العالمين ، ونصلي ونسلم على رسولنا الأمين ، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا يا أرحم الراحمين

ما زلنا في مبحث **تعدي الفعل ولزومه**، ووصلنا إلى قوله:

٢٧٤- وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَـ(مَنْ) مِنْ: (أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ)

- يتحدث المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا عن مفعولي (سأل – أعطى – كسا) وهي الأفعال التي تدخل على مفعولين ليس أصلهما مبتدئا وخبرا، وهذه الأفعال إذا دخلت على مفعولين فالأصل أن نقدم الفاعل بالمعنى، فمثلا عندما تقول: (أعطيت زيدًا درهما) فالمفعول الأول (زيد) والمفعول الثاني (درهما)، فزيد هو الذي أخذ الدرهم، وهو الفاعل بالمعنى، فالأصل أن نقدم (زيدًا) فلا تقول: (أعطيت درهمًا زيدًا) فالأصل أن يسبق المفعول – الذي هو فاعل بالمعنى – المفعول الآخر، فإذا كان أمامنا مفعولان نقدم المفعول الذي هو فاعل بالمعنى.
- مثل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لذلك بـ«مَنْ» في الجملة: «أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ» فـ«أَلْبِسُنْ» من أفعال (سأل – أعطى – كسا)، و«مَنْ» المفعول الأول، و«نَسْجَ» المفعول الثاني.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧٥- وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

- هنا يبين المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في شطر البيت الأول أن الأصل تقديم (ما هو فاعل بالمعنى)، ثم بين في عجز البيت أن هناك أحوالا يجب فيها أن نقدم ما هو فاعل بالمعنى، وهناك أحوال يجب فيها أن نؤخر ما هو فاعل بالمعنى.

«لِمُوجِبٍ عَرَا»: أي لموجب وجد، فإذا وجد هذا الموجب فإنه وجب حينئذ أن نقدم ما هو فاعل في المعنى، وقالوا هذا الموجب:

١- **إذا خيف اللبس**، فلو قلت مثلا: (أعطيت زيدًا خالدًا) فهنا لا يدري الفاعل بالمعنى ومن الذي أخذ ومن الذي أعطي، فوجب في هذه الحالة أن نقدم ما هو فاعل بالمعنى وهو (زيد) وهو الذي أخذ (خالدًا) فلوجود هذا اللبس وجب التقديم، وكذلك: (أعطيت موسى عيسى) وجب تقديم الفاعل بالمعنى.

٢- كذلك من أحوال ما يجب فيه تقديم الفاعل بالمعنى: **حصر المفعول الثاني فـ(إلا)** التي يحصر بها معروف أنه يأتي بعدها مباشرة المحصور، تقول: (ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا) فهنا المفعول الثاني محصور فوجب أن نقدم ما هو فاعل في المعنى وهو (زيد).

٣- كذلك من أحوال وجوب تقديم ما هو فاعل بالمعنى: **كون المفعول الأول ضميرًا متصلا، والثاني اسمًا ظاهرًا**، مثلا تقول: (أعطيتك مالا) فهنا المفعول الأول الضمير (ك) والمفعول الثاني الاسم الظاهر فوجب تقديم ما هو فاعل بالمعنى ولا يصح: (أعطيت درهمًا ك).

«وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى»: يعني عكس هذه المسألة وتأخير ما هو فاعل بالمعنى قد يكون واجبًا أيضًا في أحوال:

١- **أن يحصر المفعول الأول بـ(إلا)** وهو فاعل بالمعنى، تقول: (ما أعطيت درهما إلا زيدا – ما أعطيت الكتاب إلا عمروًا) فهنا المفعول الأول محصور بعد إلا فيجب تأخيره.

٢- **كون المفعول الثاني ضميرًا متصلا والأول اسم ظاهر** أي عكس ما سبق ذكره، تقول: (الكتابُ أعطيته زيدًا) والمقصود: (أعطيته زيدًا) فكون الثاني ضميرًا متصلا وهو الهاء، والأول اسم ظاهر وهو (زيد) فوجب تأخير ما هو فاعل بالمعنى.

٣- **اتصال ضمير بالأول يعود على الثاني** وهذا يسمى: احتراز من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، تقول: (أعطيتُ الكتابَ صاحبَه) فهنا (صاحبه) فيه ضمير يعود على (الكتاب)، و(الكتاب) متأخر لفظًا وليس فاعلا بالمعنى فحقه –من حيث الرتبة– أن يكون متأخرًا، فلو أخرناه كذلك من حيث اللفظ فقلنا: (أعطيتُ صاحبَه الكتابَ) هنا يعود الضمير على متأخر لفظ ورتبة فوجب أن نؤخر ما هو فاعل معنى.

- **إذًا**: هناك ثلاثة أحوال يجب فيها تقديم ما هو فاعل بالمعنى، وهناك ثلاثة أحوال يجب فيها تأخيره.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧٦- وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرّ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِر

- هنا يبين المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن ما كان فضلة وليس عمدة يجوز حذفه، فالعمدة كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل ونائب الفاعل، أما الفضلة كالمفعول به والحال والصفة وغيرها من المعمولات، تقول: (هل أكرمتَ زيداً؟) ... تقول: أكرمتُهُ، أي زيدًا فيجوز حذف الفضلة وهو معلوم.

«إِنْ لَمْ يَضِرّ»: فإذا كان هناك ضرر من حيث اللبس أو عدم المعرفة به فلا يحذف، وذلك «كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا» كما تقول: (من أكرمتَ ؟) فتقول: (أكرمتُ) .. فلابد من ذكر المعمول ولا يحذف لأنه المطلوب في السؤال، وسيق الجواب للسؤال فتقول: (أكرمتُ زيدًا).

«أَوْ حُصِرْ»: فلو كان محصورًا فلابد من ذكره، (ما أكرمت إلا زيدًا).

- إذًا: بين المؤلف أنه إذا سيق جوابًا أو كان محصورًا فإن حذفه فيه ضرر فتعين ذكره.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٧٧- وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُوْنُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

- يعني: الناصب العامل لهذا المعمول يحذف إذا كان معلومًا، فمثلا: (من أكرمتَ؟) فيمكن أن تجيب: (زيدًا) فهو المعمول الواجب ذكره، ولك أن تحذف العامل في الجواب لأنه معلوم أنه (أكرمت)، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ يعني: قالوا أنزل خيرًا، فيحذف العامل الناصب لهذا المعمول إذا عُلِم.

«وَقَدْ يَكُوْنُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا»: فأحيانا يجب حذف هذا العامل، كما مر علينا في باب الاشتغال، قال المؤلف:

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا (حَتْمًا) مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

وقد ضمن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ مثالا فقال: (فالسابق انصبه) فالعامل هنا محذوف وجوبًا، ويفسره العامل الآخر الذي جاء بعدها أي: انصب السابق انصبه.

* وبهذا فرغنا من باب تعدي الفعل ولزومه *

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله